

الطبعة الرسمية

 للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : يوم الثلاثاء في ٦ جادى الأولى سنة ١٣٦٧ الموافق ١٦ آذار سنة ١٩٤٨ العدد ٩٣٨

الفهرس

الصفحة	المادة
١١٤	الانعامات
١١٤	الموظفون
١١٤	اعلان (صادر بمقتضى المادة ٩٧ من انظمة الموظفين)
١١٤	تعريفة المياه في عمان
١١٤ - ١١٦	تعليمات ومعرفة الماء في السلط
١١٦	أمر رقم (١) لسنة ١٩٤٨ (صادر بمقتضى نظام الدفاع رقم ٦ لسنة ١٩٣٩)
١١٦ - ١١٧	أمر رقم (٢) لسنة ١٩٤٨ (صادر بمقتضى نظام الدفاع رقم ٦ لسنة ١٩٣٩)
١١٧	اتفاق أجور سيارات الشحن
١١٧	نظام رقم (١) حول تطعيم الحيوانات الواردة الى المملكة الاردنية الهاشمية
١١٨	أمر رقم (ح) لسنة ١٩٤٨ (صادر بمقتضى نظام الدفاع رقم ٦ لسنة ١٩٣٩)
١١٩	الاطباء
١١٩	بيان الواردات والنفقات الحقيقية (الربع الثالث من سنة ١٩٤٧ - ١٩٤٨ مالية)
١١٩	اعلان (صادر بمقتضى الفقرة الاولى من المادة الثالثة من قانون الاستملاك لسنة ١٩٣١)
١١٩ - ١٢٢	الاعلانات



كل ما صدر

الانعامات

١ - صدرت الارادة الملكية السامية بالانعام على الدكتور جودت بك الساطي طبيب الحكومة في اربد بوسام الاستقلال من الدرجة الثالثة .

٢ - صدرت الارادة الملكية السامية بتوجيه لقب (باشا) الى السيد ممدوح فارس المجالي .

رئيس الوزراء
توفيق ابو الهدى

الموظفون

قرر مجلس الوزراء العالي في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٥ - ٢ - ١٩٤٨ - بالاستناد الى الفقرة (ج) من المادة الرابعة من قانون تقاعد الجيش العربي الاردني و اتفون رقم ١٠ لسنة ١٩٤٤ - الموافقة على حالة التقاعد مطلقا بك حكمت على التقاعد من تاريخ ١ - ٤ - ١٩٤٨ .

اعلان

(صادر بمقتضى المادة ٩٧ من انظمة الموظفين)

عين السيد غاثيل الهلسا سكرتير القنصلية الاردنية العامة بالقُدس وكيلا للقنصل العام من تاريخ ٢٧ - ٢ - ١٩٤٨ .

(تعريف الميلاء في عمان)

قرر مجلس الوزراء العالي في جلسته المنعقدة بتاريخ ٣ - ٣ - ١٩٤٨ الموافقة على تعديل تعريف الميلاء في عمان على الوجه التالي :

رئيس الوزراء
توفيق ابو الهدى

المقطوعة خلال ثلاثة اشهر

متر مكعب	متر مكعب	السن
من	الى	مل
١	١٢	٢٢
١٢	٤٠	٤٧
٤٠	فوق	٦٢

٣ - يعمل بهذه التعريف من تاريخ ١ - ٤ - ١٩٤٨ .

(تعليمات وتعريف الميلاء في السلط)

تنشر فيما يلي التعليمات التي وضعها المجلس البلدي في السلط المتضمنة تعريف الميلاء وشروط الاشتراك به بصورتها المعدلة التي أقرها مجلس الوزراء العالي في جلسته المنعقدة بتاريخ ٣ - ٣ - ١٩٤٨ .

وكيس الوزراء
توفيق ابو الهدى

(تعليمات اشتراك الميلاء في السلط)

- ١ - يطبع نموذج خاص لطلبات اشتراك الميلاء من قبل البلدية وتباع الورقة منه بخمسة عشر ملاً .
- ٢ - بعد ان تجري المداملات الرسمية اللازمة على الطلب المتقدم وتدرج عليه ملاحظات دائري الصحة والهندسة من الوجهين الصحية والفنية يستوفي من طالب الاشتراك بالماء سلفة مبلغ جنيه واحد و ٢٥٠ ملاً رسم تأسيس وتقييد قيمة السلفة كتأمين للمشارك لنهاية مدة اشتراكه ، على انه في حالة تقصيره في تسديد ائتمان الميلاء المطلوبة منه بقطع المبلغ المتحقق من هذه السلفة ، وفي حالة بقاء مبلغ منها عند انتهاء اشتراكه رد اليه .
- ٣ - في حالة عدم كفاية السلفة المذكورة لتسديد القيمة المطلوبة من المشترك وتمنعه عن تسديد القيمة الباقية عليه فتحصل منه وغاها لقانون تحصيل رسوم البلديات لسنة ١٩٣٨ او للقوانين المرعية الاجراء في ذلك الحين .
- ٤ - الاشتراك بالماء يكون بحساب المتر المكعب ، وتعين كمية الماء التي يستهلكها المشترك بواسطة عداد .
- ٥ - توضع العدادات في الجهة التي يمينها الموظف المختص في البلدية ضمن صندوق حديدي مقفول او مخوم من قبل البلدية ويحظر على المشترك احدثات أي تبديل في اوضاعه أو أي فك في اختامه أو أي زيادة في تفرعاه كما وأنه يحظر عليه ان يستعمل مفتاحاً يطابق المفاتيح التي تستخدم لفتح العدادات واذا وقع شيء من هذا القبيل يقطع الماء عن المشترك فضلاً عن الاجراءات القانونية التي ستتخذ بحقه .
- ٦ - اذا انتقل اشتراك الماء لشخص ما بطريقة تجديد السكن او الوراثة او الملكية فعلى الشخص المذكور ان يقدم طلباً الى البلدية بتجديد الاشتراك وتحويله لاسمه وتوقيع عقد جديد معه على الاصول وعند عدم اجراء ذلك يقطع الماء في ذلك المنزل .
- ٧ - على المشترك الذي ينتقل من مسكن الى آخر أو يريد قطع اشتراكه بالماء بتماماً ان يعلم البلدية خطياً قبل عشرة ايام من تاريخ قطع اشتراكه لتتمكن من حصر الكميات التي يكون قد استهلكها ومحاسبته عنها ، واذا انتهت مدة اشتراكه ولم يعلم البلدية عن رغبته بقطع الاشتراك تعتبر مدة الاشتراك سارية عليه الى ان يعلم البلدية برغبته في قطع اشتراكه .
- ٨ - للبلدية الحق بقطع الماء عن المشترك لأي سبب من الاسباب التالية :
 - أ - اذا لم يدفع ثمن الماء المتحقق عليه في وقت الاستحقاق .
 - ب - اذا اجري المشترك تغييراً في جهاز الماء لمتره سواء كان ذلك داخل ملكه أم خارجه بدون ان يستحصل على اذن من البلدية .
 - ج - اذا قصر في دفع التعويضات او التعويضات أو أي مبلغ آخر يستحق عليه للبلدية .
 - د - اذا عارض المأهول المفوض بالفحص أو التفحيش في تأدية وظيفته أو تأخر أو تمنع عن تطبيق احدي مواد عقد الاشتراك بالماء المقود معه .
 - هـ - اذا لم يتم المشترك بتجديد العقد عند انتهائه بشرط ان تكون البلدية اعلمته عن ذلك قبل انتهاء مدة عقده بالضرورة على الاقل .
 - ٩ - يدفع المشترك (٢٥٠) ملاً كتعويض للبلدية عند اعادة فتح الماء على مواسيره الخصوصية بعد ان تكون قد منعت لاحد الاسباب السالف ذكرها .
 - ١٠ - تكون اسعار الميلاء وتحصيله من المشتركين بموجب التعريف الآتية :
 - أ - يستوفي محسون ملاً عن مقطوعة كل متر مكعب من الماء حتى ال (١٠) امتار مكعبة في مدة الثلاثة اشهر .
 - ب - يستوفي اربعون ملاً عن مقطوعة كل متر مكعب من الماء تزيد على ال (١٠) امتار مكعبة حتى ال (٢٠) متراً مكعباً .
 - ج - يستوفي مائة ملاً عن مقطوعة الماء التي تزيد عن ال (٢٠) متراً مكعباً وما فوق خلال الثلاثة اشهر .
 - د - يعطى الماء للمستشفيات والمدارس والمؤسسات الخيرية بنصف (٥٠) في المائة من التعريف المقررة بهذه التعليمات .

كله عند التحويل

- ١١- يخاسب المشتركون عن مقوعياتهم من المياه كل ثلاثة اشهر مرة واحدة، ويقوم موظفو البلدية بإبلاغ المشترك بأعلام خاص عن القيمة المتحققة عليه كما يقوم بدوره بتأديتها الى محاسب البلدية خلال اسبوع من تاريخ التبليغ، وفي حالة تخلفه يقطع الماء عنه وتتخذ الاجراءات اللازمة.
- ١٢- اذا كانت كمية الماء التي سجلها العداد خلال الثلاثة اشهر اقل من العشرة امتصار مكعبة فتعتبر عشرة امتصار مكعبة كاملة بشرط التحقق من ان المحل الذي وضع به العداد كان مشغولاً خلال تلك المدة.
- ١٣- لا يجوز للبلدية ان تعقد اتفاقية للاشتراك بالمياه تتجاوز مدتها الثلاث سنوات.
- ١٤- يقوم موظفو البلدية بحسب الدفاتر والقيود المقتضية لمشتري المياه وفق الاصول والانظمة المقررة.
- ١٥- لرئيس البلدية حق تقدير الكمية المستهلكة من الماء عن المدة التي يظهر ان عطلاً قد طرأ فيها على العداد وسبب عدم تسجيل كمية الماء المستهلك أو ادى الى تسجيل كمية أكثر مما ينتظر ان يستهلكه المشترك في نفس تلك المدة ويبنى التقدير (أ) بنسبة المدة المائلة فيما اذا كان المستهلك مشتركاً أو تقديراً اذا كان مشتركاً وليس له استهلاكات قديمة وليس التقدير الاخير على عدد الغرف وملحقات المنزل. ويكتسب هذا التقدير شكله القطعي بالصورة التي يقررها المجلس البلدي اذا عارض المشترك في قبول التقدير الواقع من قبل رئيس البلدية.
- ١٦- اصحاب المهن الذين يتعاملون مهنة تمديد المواسير في البلدة ممنوعون من اجراء التمديدات ما لم يرخص لطلب الاشتراك بالتمديدات وعلى ان يكون ذلك تحت رقابة موظفي البلديات.
- ١٧- على الاشخاص الذين سبق ان مدوا مواسير الى منازلهم في السنة السابقة ان يقدموا بطلبات جديدة للاشتراك والا سيكتفون عرضة الاجراءات القانونية.
- ١٨- حالما تتم الموافقة على هذه التعاليم يشرع بقبول طلبات الاشتراك في المياه.

أمر رقم (١) لسنة ١٩٤٨

(صادر بمقتضى نظام الدفاع رقم ٦ لسنة ١٩٣٩)

- ١- بالاستناد الى المادة الخامسة من نظام الدفاع رقم ٦ لسنة ١٩٣٩ أمر بما يلي:
- ٢- أ- يمنع تصدير البنزين من المملكة الاردنية الهاشمية الى البلاد الاخرى.
- ب- يستثنى من هذا الامر الكمية التي يحويها خزان البنزين الاصلي (الاصلي فقط في كل سيارة).
- ٣- يعمل بهذا الامر اعتباراً من ٥ - ٣ - ١٩٤٨.
- ٤- أ- كل من يخالف هذا الامر أو يعطي عن علم منه أي اخبار كاذب أو يعيق أو يمنع أي شخص من تنفيذ واجباته الرسمية يعاقب بالعقوبات المنصوص عنها في المادة الرابعة من قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥.
- ب- تصادر كميات البنزين المضبوطة بموجب هذا الامر وتباع بالسعر الذي حدده من قبل الشؤون الاقتصادية.
- في ٤ - ٣ - ١٩٤٨
- رئيس الوزراء
توفيق أبو الهدى

أمر رقم (٢) لسنة ١٩٤٨

(صادر بمقتضى نظام الدفاع رقم ٦ لسنة ١٩٣٩)

- ١- بالاستناد الى المادة الخامسة من نظام الدفاع رقم ٦ لسنة ١٩٣٩ أمر بما يلي:
- ٢- يمنع نقل البنزين داخل المملكة الاردنية الهاشمية ما لم يكن لدى الناقل تصريح بخوله حتى نقل أية كمية بحوزته ويشمل هذا الامر ايضاً الكميات المنقولة ضمن مناطق البلديات.
- يستثنى من هذا الامر:

- أ- كمية البنزين المنقولة في خزان البنزين الاصلي (الاصلي فقط) في كل سيارة.
- ب- كمية من البنزين لا تزيد على اربعة جالونات ضمن صفيحة تنك اعبيادية من ذات استيعاب اربعة جالونات فقط.
- ملحوظة للفقرة (ب)
- لا يسمح بنقل الاربعة جالونات المسالفة الذكر في وعاير الصفيحة التي هي لاستيعاب اربعة جالونات فقط ويجب ان يحمل بان خزان البنزين الاحتياطي الملحق بكل سيارة وليس لاستيعاب اربعة جالونات ولهذا لا يسمح بنقل أية كمية من البنزين داخل الخزانات الاحتياطي.
- ٣- تقدم طلبات تصاريح النقل الى مكتب مراقب الاستيراد والتصدير وذلك بعد اعطاء الدليل الواقي على ان تنك الكمية ستستهلك في شرق الاردن.
- ٤- يعمل بهذا الامر اعتباراً من ٥ - ٣ - ١٩٤٨.
- ٥- تلغى الفقرة (ب) من المادة الثالثة من الامر رقم (ع) لسنة ١٩٤٧ الصادر بمقتضى نظام الدفاع رقم ٦ لسنة ١٩٣٩.
- ٦- كل من يخالف هذا الامر أو يعطي عن علم منه أي اخبار كاذب أو يعيق أو يمنع أي شخص من تنفيذ واجباته الرسمية يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة الرابعة من قانون الدفاع عن شرق الاردن لسنة ١٩٣٥.
- ٧- تصادر كميات البنزين المضبوطة بموجب هذا الامر مع أو عيبتها وتباع رأساً بالسعر الذي حدده مراقب الشؤون الاقتصادية.
- في ٤ - ٣ - ١٩٤٨
- رئيس الوزراء
توفيق أبو الهدى

(اتفاق أجور سيارات الشحن)

قرر مجلس الوزراء العالي في جلسته المنعقدة بتاريخ ٣ - ٣ - ١٩٤٨ الموافقة على ان تكون أجرة النقلة الواحدة لسيارة الشحن التي يقدمها المتعهدان السيدان رشاد البرجلكي و ابراهيم عبيد الستار بموجب الاتفاق المأشور في العدد ٩٣٦ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٦ - ٢ - ١٩٤٨ ضمن مدينة عمان مبلغ (٨٥٠) ملا.

في ٦ - ٣ - ١٩٤٨

نظام رقم (١)

(حول تطعيم الحيوانات الواردة الى المملكة الاردنية الهاشمية)

- عملاً بالصلاحيات المخولة إلى بمقتضى المادتين (٦) و (٧) من قانون أمراض الحيوانات لعام ١٩٢٦، أمر بوضع النظام الآتي:
- ١- يفرض التطعيم الاجباري على جميع الحيوانات الواردة الى المملكة الاردنية الهاشمية باللقاحات المبينة تالياً:
- لقاح الحمى القرمزية
لقاح الملين
لقاح الجدري
- ٢- يستوفى (١٠) ملا من كل جرعة من لقاح الحمى القرمزية وكل جرعة من لقاح الجدري مقابل وصول رسمي.
- ٣- يستوفى (٥٠) ملا من كل جرعة من لقاح الملين مقابل وصول رسمي.
- ٤- يعمل بهذا النظام من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.
- وكيل وزير الزراعة
فلاح المداحدة
- ١٩٤٨ - ٣ - ٧

أمر رقم (ح) لسنة ١٩٤٨

(صادر بمقتضى نظام الدفاع رقم ٦ لسنة ١٩٣٩)

١- عملاً بالصلاحيات المخولة إلي بموجب الأمر رقم ٨ لسنة ١٩٤٤ الصادر بمقتضى نظام الدفاع رقم ٦ لسنة ١٩٣٩ والنشور في العدد ٨١٩ من الجريدة الرسمية بتاريخ ١٧-١٢-١٩٤٤
٢- إيماناً بما يلي الحد الأدنى للإسعار التي يجب أن تباع بها مواد الوقود للبيئة أدها.
٣- يلغى هذا الأمر رقم (ز) لسنة ١٩٤٨ الصادر بتاريخ ١٤-٢-١٩٤٨ والنشور في العدد ٩٣٧ تاريخ ٣-١-١٩٤٨ من الجريدة الرسمية.

السلع	الوحدة	عمان	أزبد	وملها	للقوق	الكرك	الطنجة	جروش	ديراني	الرمشا	معاني
زيت الكاز السائب من الخزائن	جالتات	٣٥٥	٣٥٥	٣٥٥	٣٥٥	٣٥٥	٣٥٥	٣٥٥	٣٥٥	٣٥٥	٣٥٥
زيت الكاز السائب من الخزائن	جالتات	٣٦٥	٣٦٥	٣٦٥	٣٦٥	٣٦٥	٣٦٥	٣٦٥	٣٦٥	٣٦٥	٣٦٥
البنزين السائب	جالتات	٥٦٠	٥٦٠	٥٦٠	٥٦٠	٥٦٠	٥٦٠	٥٦٠	٥٦٠	٥٦٠	٥٦٠
زيت السولار	الطن الواحد	١٣٩٥٠	١٣٩٥٠	١٣٩٥٠	١٣٩٥٠	١٣٩٥٠	١٣٩٥٠	١٣٩٥٠	١٣٩٥٠	١٣٩٥٠	١٣٩٥٠
زيت الديزل	الطن الواحد	١٣١٠٠	١٣١٠٠	١٣١٠٠	١٣١٠٠	١٣١٠٠	١٣١٠٠	١٣١٠٠	١٣١٠٠	١٣١٠٠	١٣١٠٠

كل من يخالف أحكام هذا الأمر يعرض نفسه للعقوبات المنصوص عليها في المادة ١٢١ من قانون الدفاع عن شرق الأردن لسنة ١٩٣٥.

مراقب الشؤون العام

التجسرون

مدير الجمارك والتجارة والصناعة

١٩٤٨ / ٣ / ٢

(الاطباء)

- ١- صرحت دائرة الصحة الدكتور (فولكيري اجيديو) بتعاطي مهنة الطب في المملكة الأردنية الهاشمية.
- ٢- صرحت دائرة الصحة الدكتور (بانقرانيوس ز - فارلجيس) بتعاطي مهنة الطب في المملكة الأردنية الهاشمية بصورة مؤقتة.

بيان الواردات والنفقات الحقيقية

(للمربع الثالث من سنة ١٩٤٧ - ١٩٤٨ مالية)

م.ل	ل.ف	م.ل	ل.ف
٣١٥	١٧٥٤٧٦	٢٢٥	١٢٦١٦٢١
٢٢٥	١٢٦١٦٢١	٢٢٥	١٢٦١٦٢١
٧٤٠	١٤٣٧٠٩٧	١٨٩	٨٨٧١٦٤
١٤٤	٩٦٦٥٣١	٩٦٥	٧٩٣٦٦
٥٨٦	٤٧٠٥٦٦		

الفيض المدور على بداية شهر تشرين اول ١٩٤٧ .
الواردات المحلية .
النفقات العادية لحكومة شرق الأردن .
النفقات فوق العادية لحكومة شرق الأردن .
الفيض المدور ابداء شهر كانون الثاني سنة ١٩٤٨ .

اعلان

(صادر بمقتضى الفقرة الاولى من المادة الثالثة من قانون الاستملاك لسنة ١٩٣١)

عملاً بالفقرة الاولى من المادة الثالثة من قانون الاستملاك لسنة ١٩٣١ أعلن اني بعد مرور خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية سأقدم الى مجلس الوزراء العالي طلباً يقصد اصدار قرار بأن مشروع استملاك قطعة ارض تبلغ مساحتها السطحية (٩٣) دونماً و (٤٠) متراً مربعاً من كامل قطعة الأرض رقم (١٢) من حوض اطراف الدار رقم ٥ من اراضي خربة دير عجولون يقصد تحريرها مشروع المنفعة العامة بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك .
ج . ف . وابول
مدير الاراضي والمساحة

الاعلان
اعلان

(صادر بمقتضى قانون تسجيل الشركات لسنة ١٩٢٧)

تعلن شركة البيزول الاردنية المحدودة انه قد اجيز القرار التالي في اجتماع عام فوق العادة حسب الاصول للملتم في شل مكس هويس امباركتفت ، لندن ، دبل بر ، سي ، ٢٧ بتاريخ ٩ تشرين الاول سنة ١٩٤٧ :
لقد زيد رأسمال الشركة باحداث (٧٥٠٠٠ ر.) الف سهم عادي من درجة (ب) ذات البيرة الواحدة .

كل من يخالف

اعلان

(صادر بمقتضى قانون تسجيل الشركات لسنة ١٩٢٧)

تعلن شركة محمد فوزي عوده وشركاه المسجلة في وزارة العدلية والمعلن عنها في العدد ٧٩٣ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١ أيار سنة ١٩٤٤ انه قد انسحب منها محمد فوزي عوده وان الشريكين الباقيين محمد علي بدوي ومحمد حسن عزيزيه قد أخذوا على عاتقهما كامل الحقوق والواجبات التابعة لهذه الشركة .

اعلان

(صادر بمقتضى قانون تسجيل الشركات لسنة ١٩٢٧)

تعلن الشركة التجارية الصناعية المحدودة المسجلة في وزارة العدلية والمعلن عنها في العدد ٩٠٦ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١ - ٩ - ١٩٤٧ انها قد قررت في جلستها المنعقدة بتاريخ ١٠ - ١٠ - ١٩٤٧ قبول السيد هاشم الطباع عضواً مؤسساً في الشركة المذكورة بقيمة عشرين ألف سهم من نوع (أ) وان حق التوقيع باسم الشركة قد أصبح منوطاً بالسيد هاشم الطباع مع أي عضو آخر من الاعضاء مجتمعين .

اعلان

(صادر بمقتضى قانون تسجيل الشركات لسنة ١٩٢٧)

تعلن شركة سمور وعواد (شركة باصات جرش) المسجلة في وزارة العدلية والمعلن عنها في العدد ٨١٤ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١ شباط سنة ١٩٤٥ ان أحد الشركاء المدعو سمور ياسين من جرش قد باع من أصل حصصه في الشركة المذكورة اربع حصص الى المدعو فلاح عوجان من معان .

قرار اتهام

قرر مدعي عام عمان بتاريخ ٢١ - ٢ - ١٩٤٨ ونحت رقم ١١٥ لزوم محاكمة الظنيتين فليح بن عقلة الاسكندر ومن لكهه الموقوف بتاريخ ٢١ - ٢ - ١٩٤٨ واحد الابراهيم من عرابه فلسطين بالجناية وفقاً للعادة (٢) من قانون المعاقبة على تزييف النقد الفلسطيني لارتكابهما جرم التعامل بالادوات النقدية المقلدة وجلبها من البلاد الاجنبية والعمل على ترويجها . ولزوم محاكمة الاطناء ناقل بن غالب المكبد وخلف بن جدوع البلهان من الرولة ومشطي البلاعيس من عريان سوريا بالجناية وفقاً للعادة (١٧٩) من قانون الجزاء لارتكابهم جرم ضرب فليح والعدلي الاسكندر ومنع محاكمتهم من جرم أخذ نقوده . وبالعقد على تبين ان الادلة التي اسند اليها المدعي العام في قراره كافية للاتهام . لهذا قررت اتهام الظنيتين فليح واحد الابراهيم المذكورين بالجناية وفقاً للعادة (٢) من قانون المعاقبة على تزييف النقد الفلسطيني واصدار مذكرة الاخذ والقبض بحق احدهما احمد الابراهيم على ان ترى محاكمة الاطناء المنجحة مع محاكمتها لدى محكمة جنائية عمان والموافقة على فكرة منع المحاكمة واعادة الادوات الى المدعي العام لاجراء المقتضى .

١٩٤٨ - ٢ - ٢٣

النائب العام
سليم العكشة

ورقة الاخبار

(سادرة من قبل دائرة الاجراء في مدينة عمان)

الحكوم عليه : محمد سليم جبر التلدين من بني عطية ، محل صدور الاعلام - محكمة عمان - المحكوم به : ٢٠ ألف

والرسوم .

يجب عليك ان تؤدي في ظرف ٤٨ ساعة اعتباراً من وصول ورقة الاخبار هذه اليك المبلغ المذكور المحكوم به الى الخزينة بموجب اعلام الحكم الصادر بحقتك واذا انقضت هذه المدة ولم تؤد الدين المذكور ولم تبين سبب ذلك فتضطر دائرة الاجراء للمباشرة في المعاملة اللازمة قانوناً بحزرك .

١٩٤٨ - ٣ - ٩

اعلان تسوية

(صادر بموجب المادة « ٥ » من قانون تسوية الاراضي لسنة ١٩٣٧)

- ١ - يعلن ان عمل التسوية للاراضي الموصوفة ادناه سيبدأ في اليوم الاول من شهر نيسان سنة ١٩٤٨ .
الوصف : عموم اراضي قرية المريفه - التابعة قضاء الكرك .
- ٢ - على جميع الاشخاص الذين يدعون بأي حق تصرف او حق تملك او حق منفعة في الاراضي المذكورة ان يقدموا ادعاءاتهم والوثائق المؤيدة لها الى موظف دائرة الاراضي الذي سيكون موجوداً في قرية المريفه .
- ٣ - ان عمل تسوية الاراضي يتناول جميع الاشخاص الذين لهم أي حق تصرف او حق تملك او حق منفعة في أية ارض سواء أكان ذلك الحق معترفاً به او منازعاً فيه .

ج . ف . ولبول
مدير الاراضي والمساحة

١٩٤٨ - ٣ - ٤

اعلان تسوية

(صادر بموجب المادة « ٥ » من قانون تسوية الاراضي لسنة ١٩٣٧)

- ١ - يعلن ان عمل التسوية للاراضي الموصوفة ادناه سيبدأ في اليوم العاشر من شهر نيسان سنة ١٩٤٨ .
الوصف : عموم اراضي قرية مروود - التابعة قضاء الكرك .
- ٢ - على جميع الاشخاص الذين يدعون بأي حق تصرف او حق تملك او حق منفعة في الاراضي المذكورة ان يقدموا ادعاءاتهم والوثائق المؤيدة لها الى موظف دائرة الاراضي الذي سيكون موجوداً في قرية مروود .
- ٣ - ان عمل تسوية الاراضي يتناول جميع الاشخاص الذين لهم أي حق تصرف او حق تملك او حق منفعة في أية ارض سواء أكان ذلك الحق معترفاً به او منازعاً فيه .

ج . ف . ولبول
مدير الاراضي والمساحة

١٩٤٨ - ٣ - ٤

اعلان رابع

صادر من دائرة تسجيل عمان

مطروح للبيع بالمراد العلني كامل العرصه الكائنة بموقع الاشرفية الملشاً ضمنها غرفتين والمنافع بنسباً قديم للمسجلة باسم المديون عبد الرحمن حرب العزه بتاريخ تشرين اول سنة ١٩٣٤ رقم ١٧ والموضوعة تأميناً للدين بموجب سند المدانة المؤرخ في ٩ - ٩ - ١٩٤٦ رقم ٤٨٦ . وقد رست المزايدة على الطالب الاخير بمبلغ وقدره خمسون جنيهاً فلسطينياً واعطي قرار الاحالة الاولى .
فمن يرغب بالشراء وضم بالمائة فليراجع دائرة تسجيل عمان خلال ٤٥ يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

كلنا من اجل